



الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

البحوث المستقلة

2017 م

العدد الخامس والخمسون

السنة الخامسة عشرة

أثر مزاد العملة الأجنبية في الاحتياطات الأجنبية في العراق للفترة 2003-2015*

الباحثة منال علي فاطس***

أ.م.د. ميثم لعبي اسماعيل**

المستخلص

إن لمزاد العملة دوراً مهماً في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار، كما أنه أداة هامة من أجل المحافظة على مستويات منخفضة من التضخم، بيد أن مزاد العملة في ضوء سعر الصرف الذي بني على أساسه كان له أثر في استنزاف الاحتياطات الأجنبية مقابل فتح باب الإستيرادات من الخارج، كما طرح مزاد العملة إشكالية الأساس النقدي والمعرض النقدي نتيجة الإفراط في السيولة التي سببها المزاد. إن مزاد العملة يمثل عبئاً على الاحتياطات الأجنبية نتيجة الزيادة في الطلب على الاحتياطات طوال مدة البحث لغرض تلبية متطلبات متعددة كالإستيرادات والسياحة والدراسة والعلاج إضافةً إلى هروب رؤوس الأموال، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء مصرف مشترك بين القطاعين العام والخاص وفق آلية تقلل من تبديد الاحتياطات الأجنبية.

Abstract

The currency auction managed by the Central Bank of Iraq plays an important role in maintaining the stability of the Iraqi dinar exchange rate against the dollar, and it is an important tool to maintain low levels of inflation. However, the currency auction in the light of the determined exchange rate had an impact on the depletion of foreign reserves, increasing imports from abroad; the currency auction also raised the issue of money supply, due to excessive liquidity caused by the auction.

The currency auction represents a burden on foreign reserves, due to the increase in the according demand for reserves for the purpose of meeting multiple requirements, such as imports, tourism, study and treatment, in addition to the flight of capital. The study recommended the need to establish a joint public-private bank, in accordance with a mechanism to reduce the dissipation of foreign reserves.

المقدمة

شهد الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 مرحلة جديدة حصلت فيها تغيرات مهم جداً ولعل أبرز هذه التغيرات هو حصول البنك المركزي العراقي على استقلالية في رسم السياسة النقدية وتحديد الأدوات الملائمة بغية تحقيق أهدافها المتمثلة باستقرار سعر صرف الدينار العراقي وخفض معدلات التضخم وتمويل الإستيرادات سواء كانت استهلاكية أو استثمارية فضلاً عن تقليل أثر النفقات الحكومية في الأساس النقدي والمعرض النقدي مستخدماً نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية (مزاد العملة) مما أدى

* بحث مسنل من رسالة ماجستير / للطالبة منال علي فاطس

** عضو هيئة تدريس/ قسم العلوم المالية والمصرفية

*** طالبة ماجستير /كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

إلى استنزاف الاحتياطات الأجنبية ، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء مصرف مشترك بين القطاعين العام والخاص وفق آلية تقلل من تبديد الاحتياطات الأجنبية.

مشكلة البحث:

إن مزاد العملة يعكس مجموعة اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي تتمثل بضعف مساهمة القطاعات الحقيقية في تشكيل الناتج مما أدى إلى استنزاف الاحتياطات الأجنبية من أجل توفير مطلوبات الاستيرادات سواء إستهلاكية أو استثماري، كما كانت هناك تكلفة كبيرة في مزاد العملة تمثلت في تزايد الاستيرادات مقابل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار أمام الدولار والمحافظة على معدلات منخفضة في التضخم، هذا فضلاً عن اشكالية دور مزاد العملة على الأساس والمعروض النقدي نتيجة لإفراط في السيولة التي يسببها المزاد.

فرضية البحث:

يفترض البحث (ان مزاد العملة يمثل أداة للضغط على الاحتياطات الأجنبية من أجل توفير الاستيرادات اللازمة لتغطية حاجة الطلب الإستهلاكي والاستثماري للمحافظة على استقرار سعر الصرف ومستوى الأسعار).

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على متغيرين يعد ان من المتغيرات الفاعلة على مستوى الاقتصاد المحلي، إذ تتمثل الاحتياطات الأجنبية خزائن الامة من العملات الأجنبية مما يتطلب المحافظة عليها وعدم استنزافها، وهي تضع نصب عينها على دور مزاد العملة في المحافظة على استقرار سعر الصرف والتضخم، كما انها تطرح اشكالية أهمية المحافظة على الاحتياطات الأجنبية خوفاً من استنزافها خاصة أنها توجه في اغلبها نحو سلع استهلاكية وتفتح المجال أمام مختلف انواع الاستيرادات وتحرير التجارة وحرية خروج رؤوس الأموال فضلاً عن الإستمرار في كون المزاد أداة موازنة للسيطرة على الأساس والمعروض النقدي، وهو ما يفتح المجال أمام واضعي السياسة لمراجعة مفهوم الاحتياطات الأجنبية لمعرفة المطلوب منها في بناء هيكل الاقتصاد.

أهداف البحث:

- 1- التعرف على مفهوم الاحتياطات الأجنبية ومكوناتها.
- 2- إلقاء الضوء على آلية تكوين الاحتياطات الأجنبية في العراق وتحليل واقعها ووظائفها.
- 3- التعرف على أهداف مزاد العملة والإدوار التي يقوم بها.
- 4- بيان أثر المزاد على الاحتياطات الأجنبية والإشكالية التي يطرحها.
- 5- الخروج بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المفيدة لصناع القرار.

منهجية البحث

من أجل اثبات صحة فرضية البحث بغية تحقيق الأهداف التي سعى لها الباحثان فإن المنهج المتبع في هذا البحث استند إلى فكرة الترابط بين المنهج النظري والمنهج الاستقرائي المبني على استنباط النتائج بعد استقراء واقع الظاهرة قيد البحث والتحليل.

الحدود المكانية والزمانية:

يتمثل الحد المكاني بالبنك المركزي العراقي، أما الحد الزمني فيتمثل بالمدة الواقعة بين 2003-2015.

هيكلية البحث:

لغرض الإحاطة بجوانب البحث فقد قسم إلى مبحثين لحقهما مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، فقد أهتم المبحث الأول بإطار النظري للاحتياطات الأجنبية، وركز الثاني على أثر مزاد العملة الأجنبية في الاحتياطات الأجنبية في العراق.

المبحث الأول: الإطار النظري للاحتياطات الأجنبية

أولاً، مفهوم الاحتياطات الأجنبية

تعرف الاحتياطات الأجنبية بأنها موجودات مقومة بعملات أجنبية تقع تحت سيطرة السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي من قبل جهاز إدارة الاحتياطات وتكون متاحة تحت تصرفه بصفة دائمة لإغراض عديدة، ومنها دعم السلطة النقدية في المحافظة على استقرار العملة والسير العادي لأنظمة الدفع الداخلية والخارجية وضمان الحصول على السيولة بالعملة الأجنبية من أجل التدخل في سوق الصرف الأجنبي أو لتوفر سيولة مؤقتة من العملات الأجنبية في ظروف استثنائية (The central bank of chile , 2012 : 1) ويمكن وضع عدة معايير تميز الاحتياطات عن غيرها كالآتي (زايري بالقاسم، 2008 : 9) :-

أ- أن تكون سائلة ومحركة بعملة أجنبية قابلة للتداول ولا تأخذ بنظر الاعتبار الالتزامات الخارجية للسلطات النقدية كما أنها تنحصر في حيازة استحقاقات السلطة النقدية على غير المقيمين ومحركة بعملة قابلة للتداول وقابلة للتحويل والاستخدام في تسوية المدفوعات الدولية .

ب- أن تكون متاحة وتحت سيطرة السلطة النقدية أي يمكن استخدامها بسرعة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات .

ج- يمكن بيعها أو شراؤها وتحويلها بسرعة وبأقل تكلفة .

د- يمكن إصدارها بعملة قابلة للتداول لكي يتم الاحتفاظ بها واستخدامها .

هـ- أن تتسم مكونات الاحتياطات بأنها رسمية أي في دائرة سلطة الدولة وبذلك تستبعد الذهب والعملات بحوزة الأفراد وأرصدة العملات الأجنبية التي تتعامل بها المصارف التجارية لتمويل التجارة الخارجية، وكذلك القروض التجارية التي تمول عمليات التجارة الخارجية وتستبعد القروض المتوسطة وطويلة الأجل التي تحصل عليها الدولة لتمويل مشاريع معينة .

ثانياً : بعض المفاهيم المرتبطة بالاحتياطات الأجنبية وهي :-

أ- **صافي الأصول الأجنبية** : تشمل إجمالي الأصول بالعملة الأجنبية مطروحة منها الالتزامات قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية، أي يمثل رصيد معاملات المقيمين داخل الدولة مع غير المقيمين وتكون تحت تصرف البنك المركزي وأكثر سيولة من مكونات الاحتياطات الأجنبية (أحمد شفيق الشاذلي، 2014 : 5).

ب- **الأصول الاحتياطية** : تتكون الأصول الاحتياطية الرسمية من أصول سائلة أو قابلة للتداول بالعملة الأجنبية وتكون تحت تصرف الجهة المسؤولة عن إدارة الاحتياطات وتكون متاحة للتصرف بشكل دائم ولا بد من الاحتفاظ بها على شكل استحقاقات من قبل السلطة النقدية على غير المقيمين محركة بالعملة الأجنبية، وقابلة للتحويل والاستخدام بحرية في تسوية المعاملات الدولية تقع في الحساب المالي في ميزان المدفوعات (أحمد شفيق الشاذلي، 2014 : 6)، وتتضمن سبائك الذهب وحسابات الذهب غير الموزعة وحقوق السحب الخاصة والعملات ومركز إحتياطي لدى الصندوق وودائع قابلة للتحويل وودائع وأوراق الدين وقروض وأسهم مدرجة وغير مدرجة وأسهم صندوق الاستثمار ومشتقات مالية كعقود الخيار والعقود الأجلة. (نبيل حشاد، 2013 : 1).

ثالثاً، أسباب تكوين الاحتياطات الأجنبية

هناك عدة أسباب لتكوين الاحتياطات الأجنبية وهي :-

أ- إن وجود احتياطات ملائمة تمنح الثقة في قدرة السلطة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية في حينها (إدارة شفيق الشاذلي، 2014 : 8) .

ب- إن الاحتياطات تغطي العجز في ميزان المدفوعات (عبد الواحد المخزوني، 1987 : 83) .

ج- تعد الاحتياطات من أهم الأدوات المستخدمة في تنظيم سوق الصرف وخاصة في الدول التي حققت درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي وكسب ثقة المستثمرين وفق هذه الدرجة من الانفتاح بحيث يصعب عليها إتخاذ أي إجراء يحد من حركة رؤوس الأموال في أوقات الازمات .

د- إن وجود احتياطات أجنبية كافية تواجه الصدمة الخارجية والتي تعتمد على مدى تعرض الدولة إلى التقلبات والأزمات الاقتصادية الخارجية، أي أن الوضع الخارجي للدولة والظروف الاقتصادية تؤثر في حجم وطبيعة الاحتياطات الأجنبية، فكلما كانت الدولة أكثر عرضة للأزمات زادت حاجتها إلى الاحتياطات الأجنبية .

هـ- إن الاحتياطات الأجنبية تستخدم كأداة لتنفيذ السياسة النقدية والتحكم في سعر صرف العملة المحلية فتزداد الحاجة إلى وجود كمية كبيرة من الاحتياطات كلما اتبعت السلطة النقدية سياسة تثبيت سعر الصرف بحيث تستخدم هذه الاحتياطات في البيع أو الشراء في مزاد العملة الأجنبي للحفاظ على المستوى المستهدف (إدارة شفيق الشاذلي، 2014 : 9-10) .

رابعاً، العوامل المؤثرة في الطلب على الاحتياطات الأجنبية

إن الطلب على الاحتياطات الأجنبية يتأثر بمستوى الدخل الحقيقي للبلد، فكلما زاد حجم الدخل زادت قدرة الدولة على تكوين الاحتياطات، والعوامل المؤثرة فيه هي (محمدي الطيب إدارة، 2008 : 10-13) :-

1- **الصادرات** : إن حصيلة الصادرات هي المصدر الأساسي التي من خلالها تتراكم الاحتياطات الأجنبية، ويمكن اعتبار تراكم الاحتياطات عن طريق الصادرات احتياطات إيداع ومن ثم فإن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الاحتياطات، وإذا ترتب على زيادة الصادرات زيادة في الإستيرادات ويكون التأثير النهائي على الاحتياطات معتمداً على معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الإستيرادات، فإذا كان معدل نمو الإستيرادات أكبر من معدل نمو الصادرات فيكون التأثير سلبياً على الاحتياطات، وكذلك يمكن أن يراعى درجة التقلب في الصادرات التي تؤدي إلى تعرض ميزان المدفوعات إلى الإختلال

الذي يحدث في البلدان النامية بسبب تذبذب صادراتها مما يجعل هذه البلدان تحتفظ بالاحتياطات الأجنبية أكثر من البلدان المتقدمة .

2- **إلاستيرادات** : تعد إلاستيرادات من العوامل التي تؤثر تأثيراً سلبياً على حجم الاحتياطات الأجنبية، وهذا التأثير يسمى احتياطات المبادلات، وتوجد علاقة بين حجم إلاستيرادات ومستوى الدخل الوطني كما في المعادلة : $M=m(Y)$

إذ أن M حجم إلاستيرادات وأن (m) الميل المتوسط للإستيرادات و (Y) الدخل الوطني . في الدول النامية يرتفع الميل المتوسط للإستيرادات مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الاحتياطات الأجنبية للوفاء بالتزاماتها .

ومن الجدير بالذكر أن تغير شروط التبادل التجاري تؤثر على حجم الاحتياطات الأجنبية، فإن التحسن في شروط التبادل التجاري بحيث يكون الارتفاع في أسعار الصادرات أكبر من الارتفاع في أسعار إلاستيرادات يؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات بسبب زيادة أسعار صادراتها الذي ينعكس بشكل إيجابي على حجم الاحتياطات وبالعكس .

3- **حجم الإستثمارات** : تتأثر الاحتياطات الأجنبية بتدفقات الإستثمارات الأجنبية إلى الداخل بحيث تعتبر وفرة الاحتياطات الأجنبية أحد عناصر جذب للإستثمار الأجنبي من ناحية، وحجم إستثمارات البلد التي تذهب إلى الخارج من ناحية أخرى، مما يترتب على هذه الإستثمارات من دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها على ميزان المدفوعات والاحتياطات الأجنبية فإن خروج رؤوس الأموال يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات وبالتالي انخفاض الاحتياطات الأجنبية وبالعكس .

4- **قدرة الدولة على الإقتراض الخارجي** : كلما قلت قدرة الدولة على الإقتراض زادت حاجتها إلى الاحتياطات وبالعكس، ولكن يترتب على زيادة القدرة على الإقتراض الخارجي زيادة أعباء الديون الخارجية، وكلما كان عبء الدين كبير كانت الحاجة إلى تكوين الاحتياطات أكبر، إن الإقتراض الخارجي يؤدي إلى تعزيز الاحتياطات الأجنبية في مرحلة إصدار القرض ويستنزفها عند السداد .

5- **درجة الإحتياط لمواجهة المخاطر في المستقبل** : إن الدولة تحتفظ بالاحتياطات لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات في المستقبل لذا فإن قدرة الدولة على التنبؤ بأحتمال حدوث العجز ومدى استعدادها لمواجهةته يؤثر في حجم الطلب على الاحتياطات .

المبحث الثاني .. أثر مزاد العملة الأجنبية في

الاحتياطات الأجنبية في العراق

أولاً، آلية تكوين الاحتياطات الأجنبية في العراق بعد عام 2003

تكونت الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العراقي بكيفية عملية خلاصتها ان إيرادات الحكومة اغلبها بالعملة الأجنبية من النفط، وكما هو معلوم ان الحكومة تحتاج إلى عملة أجنبية لسد حاجتها من استيراد السلع بالعملة الأجنبية من خلال المصرف العراقي للتجارة (TBI) ومدفوعاتها الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى، فإنها تحتاج إلى عملة محلية تنفقها في الداخل لدفع رواتب الموظفين والتزامات داخلية أخرى، لذا تقوم الحكومة ببيع العملة الأجنبية إلى البنك المركزي العراقي مقابل دنانير عراقية تنفقها في الداخل، وعند استلام البنك المركزي العراقي العملة الأجنبية يقوم ببيع جزء منها إلى القطاع الخاص لسد حاجتها من العملة الأجنبية للقيام بالاستيراد، والجزء الباقي منها يقوم البنك المركزي بإضافتها إلى رصيده من الموجودات وما في حكمها مثل الذهب التي تسمى بالاحتياطات الأجنبية، ولنفترض كانت تلك الإيرادات 100 لكن الحكومة تحتاج إلى استيراداتها ومدفوعاتها الخارجية لإخرى بالعملة الأجنبية 30 فمإذا ستفعل في الباقي منها وهو 70؟ الجواب تبعية إلى البنك المركزي مقابل دنانير عراقية تنفقها في الداخل. إلا ان استلم البنك المركزي من وزارة المالية 70 من العملة الأجنبية ببيع للقطاع الخاص 55 ويبقى منها 15 يضيفها إلى رصيده من الموجودات الأجنبية، وما في حكمها مثل الذهب، والتي تسمى بالاحتياطات الأجنبية وهذه الموجودات الأجنبية للبنك المركزي مستثمرة في الخارج وقليل منها عملة أجنبية ورقية وذهب في خزائنه (ادارة إبراهيم، 2014 : 112) .

ثانياً، تحليل الاحتياطات الأجنبية في العراق للمدة 2003-2015

يمكن ملاحظة تطور الاحتياطات الأجنبية في العراق خلال مدة البحث من الجدول (1) فقد ارتفعت الاحتياطات الأجنبية لتصل إلى (53.50042) مليار دولار في عام 2015 بعد ما كانت تبلغ (0.021947) مليار دولار في عام 2003 محققة معدل نمو مركب بلغ (91.5%)، وكما يلاحظ ان الاحتياطات الأجنبية أخذت بالتزايد من عام 2003 إلى عام 2008 بسبب زيادة مبيعات الحكومة من العملة الأجنبية إلى البنك المركزي الناجم عن زيادة النفقات العامة، في حين انخفضت الاحتياطات الأجنبية في عام 2009 لتسجل نسب سالبة بلغت (-9.9%) نتيجة إلزامية المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط وحجم الصادرات عالمياً ومن ثم عاودت الاحتياطات الأجنبية للارتفاع حتى وصلت أعلى مقدار لها في عام 2013، أما في عام 2014 و2015 انخفضت الاحتياطات الأجنبية لتسجل نسب سالبة (-14.7%) (-19.4%) نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً فأصبحت مبيعات وزارة المالية من

العملة الأجنبية إلى البنك المركزي اقل من مبيعات البنك المركزي إلى القطاع الخاص ولذلك انخفضت الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي لسد الفرق بين الداخل إلى البنك المركزي من وزارة المالية والخارج من البنك المركزي إلى القطاع الخاص، ولذلك فإن انخفاض احتياطات البنك المركزي كان نتيجة لانخفاض ما وصل إليه من العملة الأجنبية دون طلب القطاع الخاص .

كما ويمكن ملاحظة مكونات الاحتياطات الأجنبية في العراق، إذ سجلت العملات الأجنبية ارتفاعاً لتصل إلى (50.44566) مليار دولار في عام 2015 بعد ما كانت تبلغ (0.02193) مليار دولار محققة معدل نمو مركب بلغ (90.6%) كما ان الذهب ارتفع ليصل إلى (3.05476) مليار دولار في عام 2015 بعد ما كان يبلغ (0.0000174) مليار دولار في عام 2003 محققة معدل نمو مركب بلغ (177.4%) .

جدول (1) الاحتياطات الأجنبية ومكوناتها ومعدل نموها في العراق للمدة 2015-2003 مليار دولار

السنوات	الاحتياطات الأجنبية	نسبة تطور الاحتياطات %	العملات الأجنبية	الذهب	نسبة تطور العملات الأجنبية %	نسبة تطور الذهب %
2003	0.021947	---	0.02193	0.0000147	----	-----
2004	9.395733	42710.5	9.315898	0.079835	42380.4	458587.4
2005	13.54731	44.2	13.44997	0.097345	44.4	21.9
2006	18.11043	33.7	18.00204	0.108384	33.8	11.3
2007	30.45179	68.1	30.2996	0.152191	68.3	40.4
2008	49.21878	61.6	49.05868	0.160101	61.9	5.2
2009	44.33504	-9.9	44.12735	0.207692	-10.1	29.7
2010	50.62222	14.2	50.35641	0.265812	14.1	28.0
2011	61.03419	20.6	60.73761	0.296581	20.6	11.6
2012	70.32676	15.2	68.73328	1.593482	13.2	437.3
2013	77.74271	10.5	76.11149	1.631218	10.7	2.4
2014	66.34906	-14.7	62.88508	3.463979	-17.4	112.4
2015	53.50042	-19.4	50.44566	3.05476	-19.8	-11.8
المتوسط	91.5		90.6	177.4		

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على

البنك المركزي العراقي. المديرية العامة للإحصاء والإبحاث، النشرات السنوية لسنوات عديدة، بغداد

لقد سجلت العملات الأجنبية نسبة سالبة بلغت (-10.1%) في عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية ثم عاودت الارتفاع حتى وصلت لأعلى مقدار لها في عام 2013 نتيجة زيادة أسعار النفط وكمياته المصدرة ومن ثم عوائده، أما في عام 2014 و 2015 سجلت العملات الأجنبية نسب سالبة بلغت (-17.4%) (-19.8%) على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط مقارنةً بالذهب في عام 2014 سجل أعلى نسبة تطور بلغت (112.4%) نتيجة انخفاض العملات الأجنبية وشراء الذهب في شهر نيسان عام

2014، إذ احتل المرتبة 37 من بين 100 دولة تمتلك احتياطات من الذهب حسب تقرير البنك المركزي العالمي للاحتياطات، إذ أعلن البنك المركزي العراقي خلال شهر آذار من عام 2014، عن شرائه ٣٦ طناً من الذهب الخالص لرفع قدرته الاحتياطية، بهدف تحقيق أعلى مراحل السلامة المالية للعراق، في حين انخفضت في عام 2015 للتحقق نسبة تطور سالبة بلغت (-11.8%) نتيجة تغير أسعار الذهب في سوق لندن (البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية، 2015 : 7) .

من الجدير بالذكر ان الاحتياطات الأجنبية تتضمن سلة من العملات الأجنبية إذ بلغت نسبة مساهمت الدولار الأمريكي (61%) واليورو بنسبة (26.6%) والباون الاسترليني (12%) والدولار الاسترليني (0.4%) من مجموع الاحتياطات الأجنبية في عام 2015 بهدف تنويع في إدارة الاحتياطات لضمان السيولة والربحية والحماية لها (البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية، 2015 : 6) وتتكون العملات الأجنبية في العراق من (النقد الأجنبي في خزائن البنك، إرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك وسندات الخزينة إسمية، حقوق السحب الخاصة) كما مبين في الجدول (2)، إذ سجلت نسبة النقد في خزائن البنك أعلى نسبة لها (7.9%) في عام 2014 في حين كانت الأرصدة في البنوك تستحوذ على النسب الأكبر من الاحتياطات الأجنبية إذ شكلت نسبة (92.1%) في عام 2012 مقارنةً مع حقوق السحب الخاصة التي شكلت نسبة (2.8%) من الاحتياطات الأجنبية وهي أعلى من السنوات اللاحقة وكانت معدومة في عام 2015.

جدول (2) مكونات الاحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة 2015-2012 مليار دينار %

السنوات	2012	2013	2014	2015
المؤشرات				
النقد الأجنبي في خزائن البنك	2310	5345	6085	2120
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك مع سندات الخزينة الاسمية	75516	81285	66104	57760
الذهب في بغداد والخارج	1858	1902	4038	3626
حقوق السحب الخاصة	2317	2117	1136	---
مجموع الاحتياطيات الأجنبية	82001	90649	77363	63506
نسبة النقد في خزائن البنك / الاحتياطيات الأجنبية %	2.8	5.9	7.9	3.3
نسبة الأرصدة في البنوك الأجنبية / الاحتياطيات الأجنبية %	92.1	89.7	85.4	91.0
نسبة الذهب في بغداد والخارج / الاحتياطيات الأجنبية %	2.3	2.1	5.2	5.7
نسبة حقوق السحب الخاصة / الاحتياطيات الأجنبية %	2.8	2.3	1.5	--

المصدر : الصفوف (2)(3)(4)(5)(6)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، تقارير

السياسة النقدية 2012-2015، بغداد

- الصفوف (7)(8)(9)(10) من عمل الباحثان

ونستنتج من ذلك ان الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك تحتل النصيب الأكبر من العملات الأجنبية والاحتياطيات الأجنبية وتليها النقد في البنك المركزي وبعدها الذهب وأخيراً حقوق السحب الخاصة .

ثانياً، مزاد العملة والاحتياطيات الأجنبية في العراق

قام البنك المركزي العراقي بتطبيق أسلوب المزادات اليومية ابتداءً من 3003/10/4 ببيع وشراء العملة الأجنبية، وعد ذلك من الأساليب غير المباشرة التي تؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض التضخم من خلال التأثير على نمو الكتلة النقدية وضبط مناسيب السيولة، وقد تمكن المزاد من توحيد معدلات الصرف اتجاه الدينار العراقي في سوق الصرف العراقي فضلاً عن تحقيق التجانس في آلية سوق الصرف في عموم العراق من خلال اشباع الطلب على العملة الأجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته ضمن معدلات توازن أدت إلى استقرار النظام المالي وتطبيق المادة (3) من قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 بحيث يضع المزاد نهاية للانحراف وتقلب الإشارات السعرية لسوق الصرف (سنان محمد رضا الشيببي، 2007 : 26) .

يستند البنك المركزي العراقي في تنفيذ سياسته النقدية إلى قوى السوق أي باستخدام أدوات وآليات السوق الحرة وليس على الاجراءات والتحكمات الإدارية وهو يقوم بتنفيذ هذه السياسة بتوظيف ما يحصل عليه من عملة أجنبية والمتأتية من الإيرادات النفطية، وفق متطلبات تحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق المحلية على العملة الأجنبية، ويقوم البنك المركزي بعرض كميات كبيرة من العملة الأجنبية على مصارف معينة محدودة العدد من خلال مزادات أسبوعية ووفق سعر صرف اتجاه الدولار محدد مسبقاً يطلق عليه (سعر صرف المزداد)، أما المصارف ومكاتب الصيرفة فتتولى بيع (أو شراء) العملة الأجنبية إلى (من) مختلف المتعاملين مع هذه العملة الأجنبية وفق سعر صرف يتحدد وفق حركة العرض والطلب يطلق عليه (سعر صرف السوق) ويغير البنك المركزي العراقي الكميات من العملة الأجنبية التي يطرحها في المزاد وفق ما تقتضيه تنفيذه سياسته النقدية اتجاه سعر الصرف السوق من جهة، وما يتطلبه ضمان فرق معقول بين سعر صرف السوق وسعر صرف المزداد (حاتم جورج حاتم، 2015 : 10) .

لقد حصلت زيادة ملحوظة في الطلب على الدولار منذ بداية عمل المزاد واستمر بالارتفاع الأمر الذي دعا البنك المركزي العراقي إلى التدخل في سوق الصرف وبأستخدام مزاد العملة الأجنبية الذي ساهم بخلق حالة من الإنفتاح لدى سوق النقد المحلي وبالتالي فسح المجال أمام التجار بحرية التعامل بالعملة الأجنبية بهدف تمويل مبادلاتهم التجارية بحيث نجم عن ذلك زيادة المعروض بشكل غطى الطلب المحلي مما ساهم في تحقيق الاستقرار في الأسواق المحلية (وليد عيدي عبد النبي، www.cbi.iq : 5-6)، وان من أهم الأهداف التي سعى إليها مزاد العملة الأجنبية هي (عبد الرحمن نجم المشهداني، 2016 : 206) :-

- 1- تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي من خلال التدخل المباشر لبيع وشراء الدولار لضمان استقرار سعر صرف الدينار والذي ينعكس إيجابياً على المستوى العام للأسعار.
- 2- تحقيق التوازن في السوق النقدية وتقوية فرص الاستقرار المالي من خلال إدارة السيولة وضبط مناسبتها.
- 3- توفير التمويل اللازم لتجارة القطاع الخاص من السلع والخدمات التي تحتاجها السوق العراقية.
- 4- توحيد أسعار الصرف المتعددة من خلال تلبية الطلب على العملة الأجنبية.
- 5- رفع القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدودة من خلال تحسين سعر صرف الدينار العراقي.
- 6- توفير موارد بالعملة الأجنبية لدى المصارف لغرض تمكينها من اجل فتح اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وإجراء عمليات التحويل.

7-فتح آفاق استثمارية لدى الجمهور (زبائن المصارف) لغرض تطوير استثماراتهم ومشروعاتهم وتوفير العملة اللازمة لتغطية نفقاتهم.

8-تحجيم نمو المعروض النقدي والعملة المطبوعة من خلال بيع العملة الأجنبية في المزاد لامتناس الفائض من الدينار العراقي.

يقسم الطلب على العملة الأجنبية إلى طلب اعتيادي يستخدم لأغراض عديدة منها لتمويل متطلبات القطاع الخاص لتمويل استيراداتها وتمويل متطلبات الأفراد لتغطية النفقات السياحية والعلاجية والدراسية بالإضافة إلى تمويل متطلبات الأفراد لتحويل مدخراتهم إلى الخارج فضلاً عن كونه مخزن للقيمة (عبد الرحمن نجم المشهداني، 2016 : 208) والثاني يستخدم للخرن والمضاربة وحركة رأس المال للخارج ما يطلق عليه بالتهريب وبما في ذلك غسيل الأموال ويزداد هذا النوع من الطلب نتيجة لتوقع التدهور السياسي والأمني وهو ما حصل في العراق بعد خروج القوات الأمريكية فقد ارتفعت وتيرة حركة رأس المال إلى الخارج نهاية 2011 فضلاً عن الطلب الإقليمي الذي نتج عن النزاع في سوريا وتشديد العقوبات الدولية على إيران، وان الطلب على العملة الأجنبية يتم تمويله بطريقتين (علي مرزا، 2013 : 3، 13) :

الطريقة الأولى : وهي تحويل الدولار إلى حسابات خارجية لمصارف مشتركة في المزاد لتمويل استيرادات القطاع الخاص بصورة رئيسة .

الطريقة الثانية : مبيعات نقدية يبيعها البنك المركزي العراقي إلى المصارف لتمويل حاجات متعددة أهمها للسفر والعلاج .

تتولى السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي إدارة الاحتياطات الأجنبية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية ولتحقيق أهداف السياسة النقدية وذلك استناداً للمادة (27) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 التي خولت البنك المركزي في استمرار إدارة الاحتياطات الأجنبية وتجنب المخاطر التي تنجم عنها شرط ان تضمن سيولتها وتحافظ على مفهومها بأنها احتياطي سائل متاح للاستخدام بأقصى سرعة، وكذلك ورد في المادة 26 من القانون ذاته حظر إقراض الحكومة أو منحها أي إعتمادات مباشرة أو غير مباشرة، كما وقام البنك المركزي بوضع عدة أهداف ومن أبرزها إعادة الثقة بقيمة العملة (الدينار العراقي) بعد ان فقدت وظيفتها كمخزن للقيمة، والهدف الآخر هو معالجة التضخم الذي وصل إلى مستويات مرتفعة، مستخدماً إليات غير المباشرة بالإضافة للآليات المباشرة (حسن كريم حمزة ومحمد غالي راهي، 2015 : 9) .

ثالثاً، وظائف الاحتياطات الأجنبية في العراق

ان الاحتياطات الأجنبية قامت بعدة وظائف وهي كالآتي :-

1. استقرار سعر صرف الدينار العراقي

في ظل نظام مالي يفتقر إلى التطور وارتفاع السيولة المصرفية وأسعار الفائدة الموجهة إدارياً فإن القناة المتاحة لانتقال أثر التغيرات التي تحدث في السياسة النقدية غير فعالة إلى حد كبير وبالتالي فإن الأداة الرئيسية المتاحة للبنك المركزي العراقي هي التدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على سعر صرف رسمي مستقر بحيث يوفر ركيزة لخفض المعدلات التضخمية (صندوق النقد الدولي، 2013 : 19)، لذا فإن السياسة النقدية في العراق ركزت على استقرار في سعر صرف الدينار العراقي بما ينسجم مع ريعية الاقتصاد العراقي وطبيعة تدفق العملات الأجنبية ولأجل نجاح سعر الصرف كمنبت أسمى وتحديد المعروض النقدي ونقل الإثر من القطاع النقدي إلى القطاع الحقيقي من خلال مزادات العملة الأجنبية يومياً بهدف تحقيق السيطرة على المعروض النقدي واستقرار سعر صرف الدينار (محمود محمد داغر، 2014 : 41) .

استندت السلطة النقدية إلى اعتبارات قوى العرض والطلب في تحديد مستوى سعر الصرف الرسمي الذي تعتقده مناسباً للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وكانت تحرص على توفر النقد الأجنبي (الدولار) عبر تدخلها المباشر في سوق النقد الأجنبي ليقابل أي كمية مطلوبة منه، بغض النظر عن تأثير عرض النقد الأجنبي في السوق على الاحتياطات الأجنبية بقصد دعم العملة المحلية (الدينار العراقي) واستقرارها باعتبار أن التوازن في سوق النقد الأجنبي يتحقق عندما تتساوى قوى العرض والطلب على النقد الأجنبي، وتكون السلطة النقدية من خلال تلبية الطلب على النقد الأجنبي قد حققت هدفها في تأمين سعر صرف ثابت ومستقر ومقترب من سعر صرف السوق (عوض فاضل اسماعيل الدليمي، 2015 : 29) .

إن التوازن في سوق الصرف الأجنبي هي الحالة التي لا تتخطى فيها نسبة الفرق بين سعر الصرف في السوق الموازي وسعر الصرف الرسمي إلى سعر صرف رسمي يطلق على ذلك معدل الفجوة التي تتراوح بين 0.7%-1% أما إذا تخطى معدل الفجوة هذا المدى بهامش كبير فهذا يدل على عدم التوازن في سوق الصرف (علي ميرزا، 2013 : 10) . يمكن ملاحظة من الجدول (3) أهمية الاحتياطات الأجنبية في استقرار سعر صرف الدينار أمام الدولار، فقد زادت الاحتياطات الأجنبية لتصل (63505) مليار دينار في عام 2015 بعد ما كانت تبلغ (41.612) مليار دينار في عام 2003 مما رافق ذلك تحسن في سعر صرف الرسمي ليصل إلى (1187) في عام 2015 بعد ما كان يبلغ (1896) في عام 2003.

جدول (3) الاحتياطات الأجنبية وسعر الصرف الرسمي ومعدل التضخم

السنوات	الاحتياطات الأجنبية مليار دينار	سعر الصرف الرسمي	مبيعات البنك المركزي في المزاد مليون دولار	معدل التضخم السنوي %	التضخم الأساس
2003	41.612	1896	293	33.6	18.0
2004	13652	1453	6008	27	39.0
2005	19901	1469	10463	37	30.8
2006	26568	1467	11175	53.2	31.7
2007	38217	1255	15980	30.8	19.3
2008	58718	1193	25869	2.7	13.0
2009	51872	1170	33992	-2.8	7.1
2010	59228	1170	36171	2.4	2.9
2011	71410	1170	39798	5.6	6.5
2012	82001	1166	48649	6.1	5.6
2013	90648	1166	53231	1.9	2.4
2014	77363	1166	51728	2.2	1.6
2015	63505	1187	44304	1.4	1.7

المصدر: الإعمدة (2)(3)(4)(5)، البنك المركزي العراقي. المديرية العامة للإحصاء وإلأبحاث، النشرات السنوية لسنوات عديدة، بغداد

إن انخفاض سعر صرف الدولار أمام الدينار الرسمي أدى إلى تراجع معدل التضخم السنوي وبفضل انخفاض كلفة شراء العملة الأجنبية وانخفاض الكلفة الدالارية لشراء السلع والخدمات المستوردة وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار كأحد العوامل الرئيسية المحددة للتضخم (عوض فاضل اسماعيل، 2015 : 31) يمكن ملاحظة استخدام البنك المركزي العراقي الاحتياطات الأجنبية من خلال الجدول (3)، إذ ازدادت مبيعاته في سوق الصرف الأجنبي عن طريق مزاد العملة ودور ذلك في ارتفاع سعر الصرف الرسمي للدينار أمام الدولار ومن ثم انخفاض في معدل التضخم السنوي وتضخم الأساس فقد زادت المبيعات البنك المركزي العراقي إلى (53.231) مليون دولار في عام 2013 بعد ما كانت مبيعاته تبلغ (293) مليون دولار في عام 2003 محققة أعلى ارتفاع لها في ذلك العام للمحافظة على سعر صرف رسمي مرتفع أمام الدولار بهدف انخفاض معدل التضخم السنوي والأساس (1.9%) (2.4) على التوالي في عام 2013 أما في عام 2015 انخفضت مبيعات البنك المركزي في المزاد بسبب انخفاض الاحتياطات الأجنبية الناجم عن انخفاض أسعار النفط لتصل إلى (44304) مليون دولار كما انخفض معدل التضخم السنوي وتضخم الأساس إلى (1.4%) (1.7) على التوالي بسبب انخفاض الطلب على العملة الأجنبية نتيجة انخفاض النفقات العامة .

2- دور الاحتياطات الأجنبية في امتصاص فائض السيولة

إن الخوف من الإفراط في السيولة دفع البنك المركزي إلى القيام بعملية تعقيم جزئي لحجب جزء منها في البنك المركزي عن طريق نافذة ايداع المصارف لدى البنك المركزي أو بيع حوالات للمصارف لأن حجم الدين الحكومي قصير الأجل محدود إذ تمت مقارنته مع حجم النفقات العامة والتوسع النقدي فضلاً عن توفر سيولة فائضة لدى المصارف (إدارة ابراهيم علي، 2015 : 467). إن قيام البنك المركزي ببيع أو شراء كميات من العملة الأجنبية في السوق المحلية لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف يتطلب بالضرورة سحب أو ضخ ما يقابلها من الدينار العراقي من أو إلى هذا السوق، وهذا يعني أن التحكم في مسار سعر الصرف بما يؤمن استقراره يفرض على البنك المركزي تغيير الأساس النقدي والمعرض النقدي، وفي ظل الفجوة القائمة بين العرض والطلب على العملة الأجنبية في السوق المحلية لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف التي فرضت على البنك المركزي عرض كميات من العملة الأجنبية في السوق المحلية فاقت الكميات التي حصل عليها من السوق، يجد البنك المركزي العراقي نفسه بالحاجة إلى السيطرة على الأساس النقدي والمعرض النقدي (حاتم جوج حاتم، 2015 : 15).

لقد استمر البنك المركزي في زيادة صافي المبيعات من العملة الأجنبية والتي يمكن ملاحظته من خلال جدول (4)، إذ بلغت (52588) مليار دينار في عام 2015 بعد ما كانت تبلغ (553) مليار دولار في عام 2003 نتيجة زيادة النفقات العامة واستيرادات القطاع الخاص، كما وسجلت صافي المبيعات من العملة الأجنبية نسب سالبة بلغت (-2.8%) إلى (-12.8%) في العامين 2014 و 2015 بسبب انخفاض أسعار النفط والذي أدى إلى انخفاض النفقات العامة وبالتالي انخفاض الطلب على العملة الأجنبية والاستيرادات.

ارتبطت عمليات بيع العملة الأجنبية بتقليل أثر الإنفاق الحكومي على المعرض النقدي بدرجة كبيرة وقد أسفرت عمليات بيع العملة الأجنبية عبر المزاد عن تصاعد المبالغ المسحوبة من المعرض النقدي من (553) مليار دينار في عام 2003 إلى (52588) مليار دينار في عام 2015، وعلى الرغم من ضخامة الأرقام المسحوبة إلا أنها تدل على تقليل فائض (حاتم جوج حاتم، 2015 : 15) فقد بلغت نسبة المبلغ المسحوبة إلى الأساس النقدي والمعرض النقدي (84.2%) إلى (86.5%) على التوالي كمتوسط خلال مدة البحث .

جدول (4) نسبة صافي المبيعات من العملة الأجنبية إلى الأساس النقدي والمعرض النقدي للمدة 2003-2015

مليار دينار

السنوات	صافي المبيعات من العملة الأجنبية	نسبة تطور صافي المبيعات	الأساس النقدي	المعرض النقدي	نسبة صافي إلى الأساس النقدي %	نسبة صافي المبيعات إلى المعرض النقدي %
2003	553	----	----	5773	---	9.6

2004	8656	1465.3	12219	10148	70.8	85.3
2005	15255	76.2	13795	11399	110.6	133.8
2006	16232	6.4	17521	15460	92.6	105.0
2007	18281	12.6	28808	21721	63.5	84.2
2008	30444	66.5	42859	28189	71.0	108.0
2009	39755	30.6	45270	37300	87.8	106.6
2010	42315	6.4	53810	51743	78.6	81.8
2011	46560	10.0	58698	62473	79.3	74.5
2012	56720	21.8	63391	63735	89.5	89.0
2013	62067	9.4	73259	73830	84.7	84.1
2014	60314	-2.8	66231	72692	91.1	83.0
2015	52588	-12.8	57888	65435	90.8	80.4
المتوسط					84.2	86.5

المصدر : من عمل الباحثين استناداً إلى

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء وفإنبحاث، النشرات السنوية لسنوات عديدة ، بغداد
ان مزادات العملة الأجنبية تؤثر على السيولة لكن في كافة الأجلال يبقى الجزء الذي تمتصه من
السيولة بالدينار العراقي اقل من حجم فإنصدار النقدي الذي نجم عن المبادلة والتوسع في فإنساس
النقدي برغم من شدة التدخل من قبل البنك المركزي في سوق النقد نتيجة لاستمرار الحكومة في مبادلة
العملة الأجنبية مع البنك المركزي لتغطية نفقات الموازنة العامة ولا بد من استمرار التداول داخليا بالنقد
المصدر مهما بلغت مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية وعمليات التعقيم لامتنصاص السيولة (مظهر
محمد صالح، 2012 : 64) .

3. دور الاحتياطات الأجنبية في تمويل الاستيرادات

إن استيرادات الحكومة تمويل عبر مصرف العراق للتجارة (TBI) والذي أنشئ في عام 2003
كبديل لمصرفي الرافدين والرشييد المقلين بالديون الحكومية الخارجية (مظهر محمد
صالح، www.cbi.iq: 12) إذ بلغت قيمة صافي المبيعات إلى الاستيرادات الحكومية نسبة
(65.3%) موزعة بين استيرادات استهلاكية ورأسمالية بلغت (21.5%) (23.4%) كمتوسط للمدة
2004-2015 وهذا يدل على ان العملة الأجنبية تذهب لشراء سلع وخدمات استهلاكية غير منتجة
أو لأغراض إستثمارية غير مدرة للعملة الأجنبية بسبب ضعف منافستها في فالاسواق الدولية وعجز
الجهاز الانتاجي لمواكبة نمو الطلب المحلي الناجم عن محدودية القاعدة الانتاجية للقطاع الصناعي
والزراعي وضعف مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي .

يلاحظ من الجدول (5) ان زيادة الطلب على العملة الأجنبية تشكل عبئاً على الاحتياطيات الأجنبية ان قيمة صافي المبيعات إلى استيرادات القطاع الخاص شكلت نسبة (67.8%) كمتوسط للمدة 2004-2015 موزعة بين استيرادات استهلاكية ورأسمالية (16.9%)(50.9%) كمتوسط للمدة ذاتها كما وسجل الفرق بين مبيعات الدولار في المزاد عن استيرادات القطاع الخاص (132644.9) مليون دولار كمتوسط لمدة البحث وان الفرق يذهب أما لأغراض الادخار الخارجي أو لأغراض الدولة الداخلية (مظهر محمد صالح، 2010 : 7) أو ناجم عن تهريب الأموال وكما يعود إلى فرق تسجيل المواد المستوردة بقيمتها الحقيقية عن المسجلة في سجلات الكمارك ووزارة التجارة بسبب التهريب الضريبي والفساد المالي الاداري (عبد الرحمن نجم المشهداني، 2016 : 210)، وان زيادة طلب القطاع الخاص على العملة الأجنبية يمثل عبئاً على الاحتياطيات الأجنبية إذ تفوقت قيمة مبيعات البنك المركزي في المزاد على قيمة استيرادات القطاع الخاص مما يعادل مرة ونصفاً إذ شكلت نسبة (141.1%)، كمتوسط لمدة البحث وكانت لأغراض استهلاكية ورأسمالية بلغت (563.4%)(172.5%) على التوالي للمدة ذاتها مما يدل على ان جزء غير يسير يوجه لإشباع توجهات القطاع الخاص في الادخار وفي الاستثمار في الخارج وهو ما يعني أيضاً أن طلب القطاع الخاص على العملة الأجنبية لا يقتصر على تمويل التجارة الخارجية بل يتوجه إلى أوجه استخدامات أخرى دون مردود حقيقي مما يؤدي إلى تبيد الاحتياطيات الأجنبية في العراق (عوض فاضل إسماعيل، 2015 : 42) .

جدول (5) نسبة الاستيرادات الحكومية والقطاع الخاص إلى صافي المبيعات

ونسبة المبيعات إلى استيرادات القطاع الخاص

السنوات	نسبة استيرادات الحكومة	نسبة استيرادات الحكومة / فائستهلأكية	نسبة استيرادات الحكومة / صافي المبيعات %	نسبة استيرادات الحكومة / صافي المبيعات %	نسبة استيرادات الحكومة / صافي المبيعات %	نسبة استيرادات الحكومة / صافي المبيعات %	نسبة استيرادات الحكومة / صافي المبيعات %	نسبة استيرادات الحكومة / صافي المبيعات %	نسبة استيرادات الحكومة / صافي المبيعات %	الفرق بين مبيعات البنك المركزي في المزاد واستيرادات القطاع الخاص
2003	78.7	40.5	34.9	20.5	22.1	10.6	8.8	8.3	9.9	11465.6
2004	78.7	40.5	34.9	20.5	22.1	10.6	8.8	8.3	9.9	11465.6
2005	78.7	40.5	34.9	20.5	22.1	10.6	8.8	8.3	9.9	11465.6
2006	78.7	40.5	34.9	20.5	22.1	10.6	8.8	8.3	9.9	11465.6
2007	78.7	40.5	34.9	20.5	22.1	10.6	8.8	8.3	9.9	11465.6
2008	78.7	40.5	34.9	20.5	22.1	10.6	8.8	8.3	9.9	11465.6
2009	78.7	40.5	34.9	20.5	22.1	10.6	8.8	8.3	9.9	11465.6
2010	78.7	40.5	34.9	20.5	22.1	10.6	8.8	8.3	9.9	11465.6
2011	78.7	40.5	34.9	20.5	22.1	10.6	8.8	8.3	9.9	11465.6
2012	78.7	40.5	34.9	20.5	22.1	10.6	8.8	8.3	9.9	11465.6
2013	78.7	40.5	34.9	20.5	22.1	10.6	8.8	8.3	9.9	11465.6
2014	78.7	40.5	34.9	20.5	22.1	10.6	8.8	8.3	9.9	11465.6
2015	78.7	40.5	34.9	20.5	22.1	10.6	8.8	8.3	9.9	11465.6
المتوسط	78.7	40.5	34.9	20.5	22.1	10.6	8.8	8.3	9.9	11465.6

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى ملحق (1)

رابعاً، تحليل مزاد العملة الأجنبية في العراق

يلاحظ من الجدول (6) ان مشتريات البنك المركزي ارتفعت لتصل إلى (32450) مليون دولار في عام 2015 بعد ما كانت تبلغ (900) مليون دولار في عام 2003، إذ سجلت أعلى ارتفاع لها في عام 2013 كما مبين في الشكل (1) في حين كانت مشتريات العملة الأجنبية من المزاد منخفضة جداً والتي يمكن ملاحظتها من خلال نسبة مساهمتها في مجموع المشتريات، فيما سجلت مشتريات وزارة المالية نسبة (99.5%) من مجموع المشتريات كمتوسط خلال مدة البحث مقارنةً مع مشتريات البنك المركزي من المزاد، إذ شكلت نسبة (0.5%) من مجموع المشتريات كمتوسط خلال مدة البحث، كما يمكن ملاحظة ان مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية قد انخفضت في العامين 2014 و 2015 بسبب انخفاض أسعار النفط . كما يلاحظ من الجدول ان مبيعات البنك المركزي ارتفعت لتصل إلى (44304) مليون دولار في عام 2015 بعد ما كانت تبلغ (293) مليون دولار في عام 2003 الناجم عن اشباع حاجة الموازنة العامة بجانبها الجاري والاستثماري إذ كانت مبيعات بشكل نقد (47.5%) من إجمالي المبيعات وحوالة (52.5%) من إجمالي المبيعات كمتوسط خلال مدة البحث . كما وقام البنك المركزي

العراقي في بيع الحوالات في عام 2008 إذ شكلت (75.8%) في هذا العام مقارنةً بنسبة مساهمة النقد من إجمالي المبيعات ، إذ انخفضت إلى (21.5%) بعد ما كانت نسبتها 100% في الأعوام السابقة بهدف تحفيز التعامل المصرفي ضمن اطار دوره في تطوير واصلاح القطاع المصرفي (محمود داغر، 2016 : 17) .

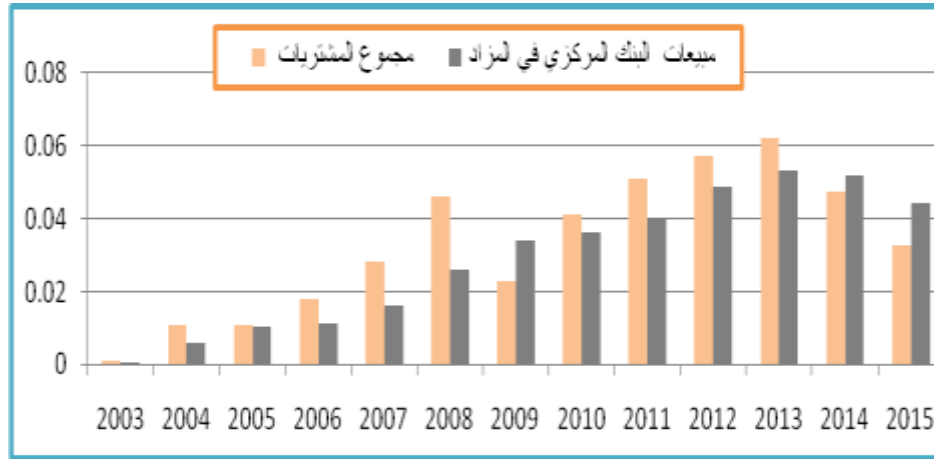
جدول (6) مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي ومكوناتها للمدة 2003-2015 مليون دولار %

السنوات	مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية	مشتريات البنك المركزي من المزا	مجموع المشتريات	حوالة	النقد	مبيعات البنك المركزي في المزا	نسبة المشتريات من وزارة المالية /مجموع المشتريات %	نسبة المشتريات من المزا /مجموع المشتريات %	نسبة الحوالة /مجموع المبيعات %	نسبة النقد /مجموع المبيعات %
2003	900	1	901	---	293	293	99.9	0.1	0	100
2004	10802	50	10852	--	6008	6008	99.5	0.5	0	100
2005	10600	78	106078	---	10463	10463	99.9	0.1	0	100
2006	18000	110	18110	--	11175	11175	99.4	0.6	0	100
2007	26700	1413	28113	--	15980	15980	95.0	5.0	0	100
2008	45500	350	45850	20302	5567	25869	99.2	0.8	78.5	21.5
2009	23000	13	23013	29422	4570	33992	99.9	0.1	86.6	13.4
2010	41000	4	41004	33978	2193	36171	100.0	0.0	93.9	6.1
2011	51000	3	51003	38339	1459	39798	100.0	0.0	96.3	3.7
2012	57000	4	57004	44985	3664	48649	100.0	0.0	92.5	7.5
2013	62000		62000	41005	12226	53231	100.0	0.0	77.0	23.0
2014	47515		47515	37165	14563	51728	100.0	0.0	71.8	28.2
2015	32450		32450	38315	5989	44304	100.0	0.0	86.5	13.5
المتوسط							99.5	0.5	52.5	47.5

المصدر: الاعمدة (2)(3)(4)(5)(6)(7) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية، بأعداد مختلفة، بغداد

الاعمدة (8)(9)(10)(11) من عمل الباحثان .

الشكل (1) اجمالي المشتريات والمبيعات للبنك المركزي العراقي للمدة 2015-2003



المصدر من عمل الباحثان استناداً للجدول (6).

خامساً، تحليل أثر مزااد العملة في الاحتياطات الأجنبية في العراق

ان مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية كانت أقل من إجمالي المشتريات البنك المركزي كما مبين في الجدول (7) والشكل (2)، إذ ان الفرق ما بين مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي قد ازدادت من (608) مليون دولار في عام 2003 إلى (19981) مليون دولار عام 2008 والتي أدت إلى زيادة الاحتياطات الأجنبية من (0.021947) مليون دولار في عام 2003 إلى (49219.01) مليون دولار في عام 2008 والتي يمكن ملاحظتها من خلال نسبة مشتريات إلى مبيعات البنك المركزي في تلك الأعوام .

جدول (7) علاقة الفرق بين المشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي والاحتياطات الأجنبية

للمدة 2003-2015 مليون دولار %

السنوات	مجموع المشتريات	مبيعات البنك المركزي في المزاد	الفرق بين المشتريات والمبيعات	نسبة المشتريات / المبيعات %	الاحتياطات الأجنبية
2003	901	293	608	3.08	0.021947
2004	10852	6008	4844	1.81	9395.866
2005	10678	10463	215	1.02	13547.53
2006	18110	11175	6935	1.62	18110.81
2007	28113	15980	12133	1.76	30452.35
2008	45850	25869	19981	1.77	49219.01
2009	23013	33992	-10979	0.68	44335.74
2010	41004	36171	4833	1.13	50622.97
2011	51003	39798	11205	1.28	61034.97
2012	57004	48649	8355	1.17	70327.02
2013	62000	53231	8769	1.16	77743.19
2014	47515	51728	-4213	0.92	66349.16
2015	32450	44304	-11854	0.73	53500.88

المصدر: الأعمدة (2)(3)(6) البنك المركزي العراقي. المديرية العامة للإحصاء، والأبحاث، النشرات السنوية لسنوات عديدة، بغداد

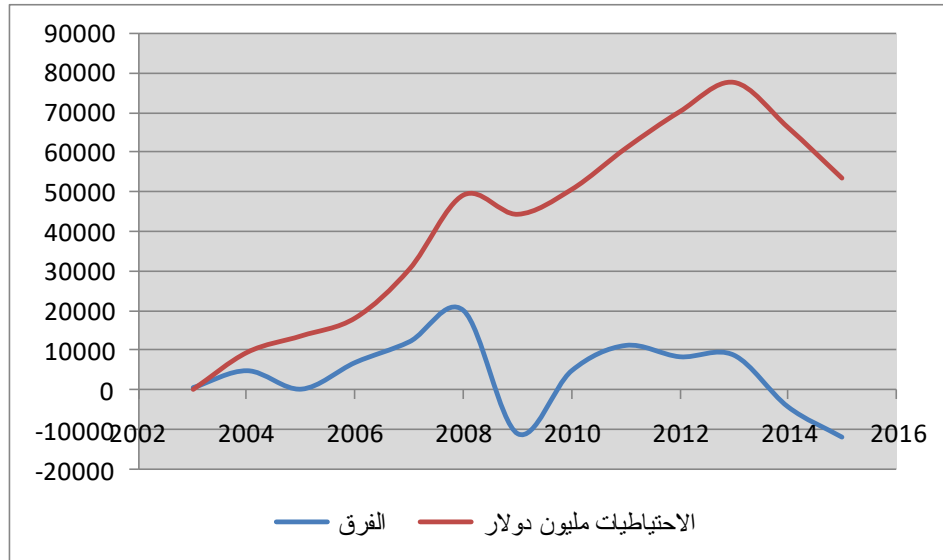
- الأعمدة (4)(5) من عمل الباحثان

في عام 2009 سجل الفرق بين مبيعات ومشتريات البنك المركزي العراقي انخفاضاً وصل إلى (-10997) مليون دينار إذ شكلت نسبة المشتريات / المبيعات (0.68%) والتي أدت إلى انخفاض الاحتياطات الأجنبية إلى (44335.74) مليون دولار بسبب فإنزلة المالية العالمية مما أدى إلى قيام البنك المركزي العراقي بالسحب من الاحتياطات الأجنبية لسد حاجة الطلب على العملة الأجنبية، وعأودت بعد ذلك ليرتفع الفرق ما بين مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي الناجم عن ارتفاع أسعار النفط والتي تركت أثر إيجابي على الاحتياطات الأجنبية .

أما في العامين 2014 و 2015 فقد انخفضت نسبة المشتريات / المبيعات لتصل (0.92%) و (0.73%) على التوالي بعد ما كانت تبلغ (1.16%) في عام 2013 كما وانخفض الفرق بين

مشتريات البنك المركزي ومبيعاته لتسجل قيم سالبة (-4213) (-11854) بسبب انخفاض أسعار النفط ومن ثم السحب من الاحتياطات الأجنبية لتصل إلى (53500.88) مليون دولار .

الشكل (2) علاقة الفرق بين مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي والاحتياطات الأجنبية للمدة 2003-2015



المصدر : من عمل الباحثان استناداً إلى جدول (7)

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً، الاستنتاجات

1- إن الاحتياطات الأجنبية تراكمت في أغلب سنوات البحث من خلال زيادة مشتريات البنك المركزي العراقي من وزارة المالية بنسبة أكبر من زيادة مبيعاتها في المزاد عدا الأعوام التي حصلت بها أزمات (2009، 2014، 2015) مما أدى إلى قيام البنك المركزي العراقي بالسحب من الاحتياطات الأجنبية للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي.

2- كان لمزاد العملة دوراً مهماً في تلبية حاجة الطلب المحلي على الدولار وتلبية الاستيرادات والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي عند 1187 دينار للدولار الواحد في عام 2015 واستقرار الأسعار وخفض معدل التضخم ليصل إلى (1.4%) في عام 2015 نتيجة توفر الاحتياطات وضخها عبر المزاد.

3- اثبت الباحثان صحة فرضية البحث فمزاد العملة يمثل عبئاً على الاحتياطات الأجنبية نتيجة الزيادة في الطلب على الاحتياطات طوال مدة البحث لغرض تلبية متطلبات متعددة كالاستيرادات واغراض والسياحة والدراسة والعلاج إضافة إلى هروب رؤوس الأموال، إذ ازدادت مبيعات الدولار إلى القطاع الخاص إلى حد كبير فقد بلغت (44304) مليون دولار في عام 2015 بسبب ضعف الانجازات التي يتخذها البنك المركزي العراقي عند بيع العملة الأجنبية في المزاد.

4- سجلت مدة البحث فرق بين مبيعات الدولار في المزاد واستيرادات القطاع الخاص بلغ (132644.9) مليون دولار نتيجة قيام فأنفراد بتحويل مدخراتهم إلى الخارج أو لتهريب الأموال.

ثانياً، التوصيات

1- الحفاظ على الاحتياطات الأجنبية من خلال إنشاء صندوق ثروة سيادية، واعتبارها أداة امتصاص للصدمات، وعدم استنزافها في زيادة الانفاق العام ودعم الاستيرادات.

2- ضبط إجراءات المزاد والتأكد من صحتها قبل تلبية الطلبات عليها لمنع تهريب العملة الأجنبية (الدولار) من خلال المزاد، وخاصة في ظل انخفاض الاحتياطات الأجنبية.

3- السعي لإنشاء مصرف مشترك بين القطاعين العام والخاص، ويقوم البنك المركزي ببيع الدولار إلى هذا المصرف الذي يقوم بدورة بتمويل استيرادات القطاع الخاص، من خلال فتح اعتمادات مستندية، وفق آلية تسعى لتقليل تبديد الاحتياطات (مظهر محمد صالح، 2017)

المصادر والمراجع أولاً، المصادر باللغة العربية أالكتب

1. ادارة ابريهي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الاولى، دار الكتب موزعون وناشرون، بغداد، 2015
2. ادارة شفيق الشاذلي، طرق تكوين ادارة الاحتياطات الأجنبية تجارب دول عربية وأجنبية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2014
3. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية في العراق بناء فإنستقرار فإنقتصاد الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بغداد، 2012.

ب- البحوث والدوريات

1. ادارة ابريهي علي، الطلب على العملة الأجنبية والميزان الخارجي وسعر الصرف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشر، العدد الثالث والاربعون، 2014
2. حاتم جورج حاتم، السياسة النقدية في العراق أهدافها معالمها الانسانية وآليات اشتغالها ودورها الفعلي في حركة الاقتصاد العراقي، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2015/4/27
aqieconomists.net/ar
3. حسن كريم حمزة ومحمد غالي راهي، ادارة الاحتياطات الدولية في العراق الواقع وافاق المستقبل، دراسات اقتصادية مجلة فصلية محكمة تصدر عن قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة العدد 33، 2015
4. زايري بالقاسم، ادارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 2008، 41
5. سنان محمد رضى الشبيب، ملامح السياسة النقدية في العراق، ورقة مقدمة إلى الاجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية مؤسسات النقد العربية، سوريا، سبتمبر 2007، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2007
6. عبد الرحمن نجم المشهداني، مزاد العملة وعمليات غسيل الأموال في العراق، وقائع المؤتمر العلمي لكلية فإندارة وفإنقتصاد كلية شط العرب الجامعة، 2016
7. علي ميرزا، مزاد العملة الأجنبية والاحتياطات الدولية واستقلالية البنك المركزي في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2013 aqieconomists.net/ar

8. عوض فاضل اسماعيل الدليمي، نحو التقارب بين سعر الصرف السوقي ومثيله الأسمي المثبت رسمياً للدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثالث عشر، العدد السادس والاربعون، 2015
9. محمود داغر، التحديات التي تواجهها السياسة النقدية وصعوبات التنسيق مع السياسة المالية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2016 aqieconomists.net/ar
10. محمود محمد داغر، السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال، بحوث اقتصادية عربية، العدد 65 شتاء 2014
11. مظهر محمد صالح، مكالمات هاتفية مع الباحثة بتاريخ 2017/4/8
12. مظهر محمد صالح، نظام معدلات الصرف في العراق أنموذج تشخيصي لواقع العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الثامنة، العدد الخامس والعشرون، 2010
13. نبيل حشاد، الاحتياطات الدولية وانعكاسها على سعر الصرف والتصنيف الائتماني السيادي لمصر، محاضرة الجمعية المصرية للبحوث الاقتصادية ، 2013
14. وليد عيدي عبد النبي، مزاد العملة الأجنبية ودورها في تحقيق استقرار سعر صرف الدينار العراقي، www.cbi.iq

ج // الرسائل

1. محمد الطيب أحمددي ،ادارة احتياطي الصرف الاجنبي في الجزائر الواقع والمتطلبات رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي، 2008

د.الاصدارات والتقارير

1. البنك المركزي العراقي، تقارير السياسة النقدية للأعوام 2011 2012 2013 2014 2015 ،بغداد، المديرية العامة للإحصاء .
2. البنك المركزي النشرات السنوية للأعوام 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 ،بغداد، المديرية العامة للإحصاء والابحاث
3. صندوق النقد الدولي، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2013، واشنطن، 2013
4. مظهر محمد صالح، مكالمات هاتفية مع الباحثة بتاريخ 2017/4/8

ثانياً المصادر باللغة الانكليزية

- 1-Global central bank report [http://data world bank ong /indicator/FLRESTOTLCD? End=2015&:start=1960&cviw=chart](http://data.worldbank.org/indicator/FLRESTOTLCD?End=2015&start=1960&cviw=chart)
- 2-The central bank of chile , management of foreign exchange reserves the central bank of chile , file:///C:/Users/hamode/Downloads/Reservemanagement2012%20(16).pdf, 2012

الملحق (1) الاستيرادات الحكومية والقطاع الخاص في العراق مليون دولار

السنوات	مبيعات البنك المركزي في المزاد	الاستيرادات الحكومية الاستهلاكية	الاستيرادات الحكومية راسمالية	إجمالي الاستيرادات الحكومية	استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية	استيرادات القطاع الخاص الراسمالية	إجمالي استيرادات القطاع الخاص	اجمالي الاستيرادات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية
2003	293	6525.8	----	6525.8	1128.2	1692.2	2820.4	9346.2	15604
2004	6008	4687.2	4096.5	12405.7	1394.4	4183.2	5577.6	17983.3	36638
2005	10463	4200.8	4040.8	16295.2	1809.2	5427.6	7236.8	23532	50057
2006	11175	3867.1	4237.1	11583.8	1780.9	5342.8	7123.7	18707.5	65159
2007	15980	2984.8	2564.5	8101.5	2546.8	7640.4	10187.2	18288.7	85919
2009	25869	5651.1	5053.4	13382.3	4197.2	12591.7	16788.9	30171.2	130748
2009	33992	3609.1	5183.6	10145.1	5625.8	16877.6	22526.4	32671.5	119086
2010	36171	3199.7	4686.1	9555.3	6937.3	20811.8	27772.7	37328	135488
2011	39798	3315.3	4763.3	10986.7	7411.3	22233.9	29645.8	40632.5	180607
2012	48649	4812.5	8853.5	18202.3	7397.1	22191.4	29596.3	47798.6	216044
2013	53231	6056.1	7849.1	18322.8	8008.8	24026.4	32124.1	50446.9	232497
2014	51728	4298.6	9018.5	17209.2	6985.8	20957.1	27990.9	45200.1	222042
2015	44304	1973.8	3159.2	7562.9	6398.3	191952.2	25625.3	33188.2	161513
المتوسط	377661						245016.1		

المصدر: البنك المركزي العراقي. النشرات السنوية، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.